تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلـى

الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

البند رقم: 4
التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية
24-25 مايو 2022

www.icdt-oic.org

الفهرس

I.تمهيد: 4
القسم الأول: التطورات الأخيرة على صعيد أنشطة منظمة التجارة العالمية 5
أولا: أحدث المستجدات 5
1.مواضيع المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12) 5
أ.تسهيل الاستثمار من أجل التنمية 5
ب.التجارة الإلكترونية 6
ج.المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة (MPME) 6
د.التجارة والمساواة بين الجنسين 6
ه.إصلاح منظمة التجارة العالمية 6
و.التجارة والصحة 7
2. مواضيع برنامج الدوحة 7
أ.مفاوضات حول دعم مصايد الأسماك 7
ب.الزراعة 7
ج.تجارة الخدمات 8
د.المعاملة الخاصة والتفضيلية 8
ثانيا: تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة 9
1.الإشعار والمصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة 9
القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية 12
أ.اجتماع خبراء رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي حول "عراقيل الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص"
24-25 يناير 2018، الدار البيضاء، المملكة المغربية 12
ب.ورشة حول آلية التنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية، 19-20 أكتوبر 2018، بعثة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف
..... 12
ج. جلسة نقاش حول العراقيل التي تواجه الاستثمار في أفريقيا والحلول، جنيف، سويسرا، 23 أكتوبر 2018 13
د. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
19-20 نوفمبر 2018، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة 13
ه. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
26-27 يونيو 2019، الدار البيضاء – المملكة المغربية 14
و. ورشة عمل حول "المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لفائدة البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
بجنيف"، 14-15 نوفمبر 2019، جنيف، سويسرا 14
ز. ورشة عمل افتراضية حول المفاوضات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة البينية للمنتجات الزراعية،
26-28 أكتوبر 2020 15
ح. ورشة عمل تدريبية افتراضية حول جمع البيانات وتحليلها في مجال تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
23-25 مارس 2021 15
ط. الاجتماع الافتراضي لخبراء منظمة التعاون الإسلامي حول موضوع "مشاريع الصناعات الغذائية الزراعية: آفاق تعزيز الاستثمار في دول
منظمة التعاون الإسلامي"، 24 مايو 2021 15
ي. مائدة مستديرة افتراضية حول سياسات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
21 أكتوبر 2021. 15
ك. ورشة عمل افتراضية حول حالة المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية، التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة
العالمية (CM12)، 21-23 يونيو 2021 15
ل. ورشة عمل حول تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وتأثيرها على مخطط العمل الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي،
23-24 مارس 2022، دبي 15
القسم الثالث: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية **17**
أ. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 17
ب. المساعدة الفنية وحملات التوعية: 17
ت. آليات الانضمام للمنظمة: 18
ث.الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية 20
1. الجزائر 20
2. أذربيجان 23
3. القمر الاتحادية 25
4. العراق 26
5. إيران 27
6. لبنان 28
7. ليبيا 28

8. السودان 28
9. أوزبكستان 29
10. الصومال 30
11. سوريا 31
12. تركمنستان أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 31
II. الخـــلاصة: 31
III. الملاحـق 33

I. تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يصادف إعداد تقرير هذه السنة منعطف خاص بعد جائحة كوفيد 19. حيث تحسنت آفاق الانتعاش السريع في التجارة العالمية، مع نمو تجارة البضائع بشكل أسرع من المتوقع في النصف الثاني من سنة 2020. تشير التوقعات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية إلى أنه من المنتظر أن ينمو حجم التجارة العالمية للبضائع بشكل أسرع من المتوقع بزيادة بنسبة 8,0٪ في سنة 2021 بعد انخفاضه بنسبة 5,3٪ في سنة 2020، حيث يواصل الانتعاش من الانهيار الناجم عن الجائحة الذي وصل إلى أدنى مستوى له في الربع الثاني من العام الماضي.

على مستوى منظمة التجارة العالمية، سوف يعقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12) في الفترة من 12 إلى 15 يونيو 2022 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا). والذي كان من المقرر عقده سابقا في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2021، ولكن تم تأجيله بسبب انتشار متحور أوميكرون. وسيترأس هذا المؤتمر سعادة السيد بخيت سلطانوف، وزير التجارة والتكامل في كازاخستان، على النحو المتفق عليه في ديسمبر 2019 من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية.

يلخص هذا التقرير الأنشطة التي تم تنفيذها ضمن منظمة التجارة العالمية تحضيرا لهذا المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات. ومن بين المواضيع التي ستتم مناقشتها بهذه المناسبة: المبادرات الجديدة التي أثيرت خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (CM11)، بالإضافة إلى محاور برنامج الدوحة للتنمية. ويغطي التقرير حالة تنفيذ اتفاقية تسهيل الاستثمار التي تعتبر ذات أهمية كبيرة لفضاء منظمة التعاون الإسلامي. كما سيتم التركيز على حالة انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي؛

القسم الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول: التطورات الأخيرة على صعيد أنشطة منظمة التجارة العالمية

أولا: أحدث المستجدات

تتميز التطورات الأخيرة على مستوى منظمة التجارة العالمية بالتحضير للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC12) والتي تخص مناقشات المبادرات المشتركة الجديدة التي أثيرت في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11)، الذي عقد في بوينس آيرس (الأرجنتين) في سنة 2017 وكذلك مواصلة المناقشات حول محاور برنامج الدوحة مثل الزراعة ودعم مصايد الأسماك والخدمات. كما أن تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، وحالة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي من بين القضايا المهمة التي تهم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19، ركزت المناقشات في منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر الأخيرة على إمكانيات تقديم أجوبة ملموسة على أسئلة تتعلق بالتجارة والصحة، بما في ذلك قيود التصدير والحاجة إلى زيادة حجم إنتاج اللقاح.

1. مواضيع المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12)

من المقرر عقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (CM12) في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2021 في جنيف. وستكون فرصة للبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالتغلب على فشل جولة الدوحة، من خلال مناقشة المبادرات المشتركة الجديدة التي أطلقتها بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مجالات حيوية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية.

ومن بين المواضيع الجديدة التي توجد قيد التفاوض، والتي تم تحديدها منذ المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في سنة 2017، نجد ما يلي: تسهيل الاستثمارات من أجل التنمية في منظمة التجارة العالمية؛ والتجارة الإلكترونية؛ والمشاريع المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة؛ والتجارة والمساواة بين الجنسين.

أ تسهيل الاستثمار من أجل التنمية

فيما يتعلق بتسهيل الاستثمار من أجل التنمية، اعتمدت مجموعة مكونة من 70 عضوا في منظمة التجارة العالمية إعلانا وزاريا مشتركًا حول هذه المسألة خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر يهدف إلى الانخراط في مناقشات منسقة من أجل تطوير إطار قانوني يشرك البلدان بشكل متعدد الأطراف حول هذا الموضوع.

تضم هذه المبادرة حاليا 105 عضو في منظمة التجارة العالمية بما في ذلك 21 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بدأت في مفاوضات رسمية في سبتمبر 2020، بهدف إحراز تقدم في صياغة الأحكام المحددة للإطار المستقبلي وتحقيق نتائج ملموسة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. وتركز المناقشات على 4 مجالات رئيسية:

- ✓ جعل الأحكام أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، لاسيما عن طريق نشر / إخطار التدابير المتعلقة بالاستثمار، ونقاط المعلومات / وأنظمة الشباك الموحد؛
- ✓ ترشيد الإجراءات الإدارية وتسريعها، خاصة في جوانب معينة من الإجراءات المتعلقة بطلبات الاستثمار، وعمليات الموافقة، والرخص والمؤهلات، وإجراءات التوثيق ومتطلباته، وأنظمة الشباك الموحد؛
- ✓ تعزيز التعاون الدولي والاستجابة لحاجيات البلدان النامية، ولاسيما عن طريق تعزيز تبادل المعلومات بين الهيئات المختصة وكذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا؛
- ✓ القضايا الأخرى المتعلقة بتسهيل الاستثمار، وخاصة التعاون بين الهيئات الحكومية / القطاع الخاص (المستثمرين)، ومعالجة شكاوى المستثمرين / دور الوسيط، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ب التجارة الإلكترونية

في سياق منظمة التجارة العالمية، كانت التجارة الإلكترونية موضوع إعلان وزاري لأول مرة خلال المؤتمر الوزاري الثاني، الذي انعقد في عام 1998 بجنيف. وقد كان الهدف من هذا الإعلان هو وضع برنامج عمل شامل لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية العالمية، بما في ذلك القضايا التي حددها الأعضاء.

خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي عُقد في بوينس آيرس، أصدرت مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية (71 عضوًا) بما في ذلك 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي إعلانا مشتركا بشأن التجارة الإلكترونية، بهدف إجراء مفاوضات مستقبلية في إطار منظمة التجارة العالمية حول جوانب التجارة الإلكترونية المتعلقة بالتجارة الدولية.

يشجع الإعلان المشترك الصادر عن هذه الدول جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على المشاركة من أجل تعزيز فوائد التجارة الإلكترونية للشركات والمستهلكين والاقتصاد العالمي. وتعترف البلدان المبادِرة بالتحديات التي تواجهها الدول النامية والدول الأقل نموا في سياق المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع. وتسعى مختلف مجموعات الدول إلى تنسيق مواقفها للتوصل إلى مقترحات لإنشاء عملية تفاوضية عادلة ومنصِفة لمفاوضات التجارة الإلكترونية متعددة الأطراف.

ج المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة (MPME)

قدم أصدقاء المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، الذي يضم نحو عشر دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مشروع قرار وزاري يدعو إلى تطوير برنامج عمل بشأن حاجيات تنمية المقاولات الصغرى.

وصدر بيان مشترك بهذا الشأن عن 87 عضوا في منظمة التجارة العالمية يمثلون حوالي 78٪ من الصادرات العالمية، أشاروا فيه إلى عزمهم على إنشاء مجموعة عمل غير رسمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة مفتوحة لجميع الأعضاء.

تركز المناقشات على الحواجز التي تقف أمام التجارة، والتي تمثل عبئا كبيرا على المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة الراغبة في المشاركة في التجارة الدولية. كما تروم المناقشات الوصول إلى المعلومات، والبيئة التنظيمية، والاستفادة من التمويل وخفض تكاليف التجارة.

د التجارة والمساواة بين الجنسين

خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، صادق 120 عضوا ومراقبا، أو ما يعادل 26 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي على مبادرة جماعية تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في التجارة من خلال دعم "إعلان بوينس آيرس بشأن المرأة والتجارة"، والذي يهدف إلى إلغاء الحواجز وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. تهدف الإجراءات الموصوفة في الإعلان المذكور إلى:

- تطوير وخلق وظائف أكثر تنوعا وأفضل أجرا بالنسبة للمرأة.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساء والفتيات.

عقد فريق العمل غير الرسمي المعني بالتجارة والمساواة بين الجنسين اجتماعه الأول في 10 ديسمبر 2020. وخلال هذا الاجتماع، تبادل الأعضاء وجهات النظر حول الروابط بين التجارة والمساواة بين الجنسين، بهدف اعتماد نهج خاص بقضايا التجارة القائمة على النوع الاجتماعي.

ه إصلاح منظمة التجارة العالمية

فيما يتعلق بتسوية النزاعات، حيث دعا العديد من الأعضاء إلى قرار بشأن شلل هيئة الاستئناف، أعربت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية عن أملها في أن يكون المؤتمر الوزاري الثاني عشر مثمرا لتحقيق فهم مشترك لأنواع الإصلاحات المطلوبة. وأشارت إلى أن مجموعات الأعضاء أعربت عن رغبتها في المضي قدما في مجالات مثل المقتضيات المحلية للخدمات، والتجارة الإلكترونية، وتسهيل الاستثمار، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، فضلاً عن قضايا التجارة والمناخ.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لا يمكن حلها هذا العام خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر، ذكرت المدير العامة لمنظمة التجارة العالمية أن الأعضاء طالبوا ببرامج عمل لما بعد المؤتمر الوزاري الثاني عشر بشأن القضايا المتعددة الأطراف المتعلقة بالزراعة والخدمات والمعاملة الخاصة والتفضيلية، فضلاً عن مبادرات الإبلاغ المشتركة في المجالات مثل التلوث البلاستيكي والاستدامة البيئية.

و التجارة والصحة

بالنسبة لهذه المسألة تعتقد العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أن المؤتمر الوزاري الثاني عشر من شأنه أن يقدم أجوبة محددة بشأن التجارة والصحة. كما أن تركيز منظمة التجارة العالمية حول قيود التصدير والحاجة إلى زيادة حجم إنتاج اللقاحات يشكل اهتمام والتزام القادة.

في اجتماع عُقد في 14 أبريل 2021، ناقش مصنعو اللقاحات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأعضاء كيفية مساهمة منظمة التجارة العالمية في الجهود المبذولة لمعالجة النقص العالمي في لقاحات كوفيد 19. وتم توضيح أن القدرات التصنيعية في العديد من الدول النامية لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي. كما تمت دعوة الأعضاء للمساهمة بفعالية في المفاوضات لإخراج نصوص بشأن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بهدف إيجاد حل وسط عملي يعود بالنفع على جميع الدول.

2. مواضيع برنامج الدوحة

بالإضافة إلى هذه المبادرات الجديدة، تتعلق التحضيرات للمؤتمر الوزاري الثاني عشر بمواصلة المناقشات حول مواضيع أخرى لجولة الدوحة. ويتعلق الأمر بدعم مصايد الأسماك والزراعة والخدمات والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

أ مفاوضات حول دعم مصايد الأسماك

تركز هذه المفاوضات على القواعد الرامية إلى حظر أشكال الدعم التي تهدد استدامة مصايد الأسماك من أجل المساهمة في ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية والحفاظ عليها.

ترتبط أهمية هذا الموضوع ارتباطا وثيقا باعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) في سبتمبر 2015. وقد مكنت المفاوضات المتفق عليها في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (CM11) من زيادة الوعي بمزيد من الدقة بشأن الطابع الاستعجالي للمناقشات. يعمل فريق عمل على التوصل إلى اتفاق حول مسودة النص المقدمة في نوفمبر 2020 والتي تغطي الأحكام المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي:

- حظر أشكال الدعم التي تساهم في الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والدعم المتعلق بصيد أسماك المخزون بشكل مفرط، والدعم الذي يساهم في قدرات الصيد المفرطة والصيد الجائر (مع تخصيص مساحات لآلية وضع حد أقصى وقائمة بأشكال الدعم غير المضر)؛
- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والبلدان الأقل نموا
- المساعدة الفنية وبناء القدرات؛
- الإخطار والشفافية في تسوية النزاعات.

تواصل مجموعة العمل المفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة على هذا النص. وحثت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، الأعضاء في أبريل الماضي على التحلي بالمرونة اللازمة للتغلب على العراقيل العالقة.

ب الزراعة

فيما يتعلق بالمفاوضات الزراعية، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة لعام 1995 هي خطوة مهمة إلى الأمام في إصلاح تجارة المنتجات الزراعية وجعلها أكثر ملاءمة. واتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية خطوات للحد من أشكال الدعم والحواجز التجارية التي تشوبُ تجارة المنتجات الزراعية. في عام 2015، تم اتخاذ القرار التاريخي بإلغاء الدعم للصادرات الزراعية ووضع قواعد لأشكال أخرى من دعم الصادرات الزراعية.

يواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إجراء مفاوضات بشأن إصلاح التجارة الزراعية. وانعقدت عدة اجتماعات غير رسمية خلال سنة 2021 بهدف تحديد مستوى الطموح والعناصر ذات الأولوية التي من شأنها أن تسمح بإعداد المسودة الأولى للنص التفاوضي، من منظور الاجتماع الوزاري الثاني عشر. كما تُبذل جهود جبارة لتشجيع الأعضاء على مواصلة المناقشات الفنية خلال المدة الزمنية المتبقية للعملية التي يقودها المشرفون على تسهيلها، قبل أن تنتقل اللجنة إلى مرحلة المفاوضات رفيعة المستوى في يونيو 2021.

تأخذ المفاوضات الحالية في الاعتبار تحديات جائحة كوفيد 19 وتصاعد آفة الجوع عبر العالم. ومن هنا تظهر الحاجة إلى الإلحاح في المطالبة بـ "حزمة الأمن الغذائي" لمنظمة التجارة العالمية. تتعلق عناصر هذه الحزمة بإنشاء المخزون العام، ومقترح الإعفاء من قيود التصدير على المشتريات الإنسانية من برنامج الغذاء العالمي، والدعم المحلي والشفافية. كما يطالب بعض الوفود أيضا بمسألة القطن وآلية الحماية الخاصة.

تعمل معظم الدول الأعضاء على تحقيق نتائج مهمة من أجل نجاح المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية.

ج تجارة الخدمات

تحتل الخدمات مكانة بارزة في التجارة الدولية. وقد ساهم تطوير التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في تنوع طرق الاستفادة من الخدمات عبر الحدود، وبالتالي خلق فرص جديدة. كما تشكل الخدمات أيضا مدخلات أساسية في إنتاج السلع. فمن حيث القيمة المضافة، تمثل حوالي 50٪ من التجارة العالمية. يعد إبرام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) أحد الإنجازات الرئيسية للمفاوضات التجارية لجولة أوروغواي.

يواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية مناقشاتهم بغية الرفع من مستوى فتح الأسواق، كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس). وتركز المفاوضات بشكل عام على:

(i) زيادة فرص الوصول إلى الأسواق للخدمات وموردي الخدمات من باقي أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(ii) وضع نظم جديدة لجعل القوانين المحلية أكثر موضوعية وشفافية والتأكد من أنها لا تشكل عبئا لا فائدة منه.

(iii) جوانب خدمات التجارة الإلكترونية (العرض الإلكتروني للخدمات). وأشارت بعض الدول الأعضاء أن هذا الأمر من شأنه أن يُمهّد لنتائج الخدمات المحتملة خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر.

د المعاملة الخاصة والتفضيلية

تنص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على المرونة الممنوحة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا في شكل معاملة أكثر تفضيلا. تسمى هذه الأحكام "المعاملة الخاصة والتفضيلية" (SDT) وتتعلق بما يلي:

- فترات أطول لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات؛
- تدابير تهدف إلى الرفع من الإمكانيات التجارية لهذه البلدان؛
- أحكام تسمح بالحفاظ على المصالح التجارية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا؛
- تقديم الدعم لمساعدة هذه الدول على تحسين إدارة التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

ينص إعلان الدوحة على أنه يتعين على الدول الأعضاء مراجعة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بهدف تعزيزها وجعلها أكثر فاعلية.

وقد تم تقديم العديد من المقترحات من طرف الدول النامية والدول الأقل نمواً. جاء معظمها من المجموعة الأفريقية ومجموعة الدول الأقل نموا. وبشكل عام، تشير هذه المقترحات إلى مقتطفات من اتفاق وتقترح صياغة جديدة من أجل إدخال أحكام جديدة للمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية أو لتعزيز الأحكام الموجودة. وهي تغطي معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية الغات والاتفاقية حول الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس). ويواصل الأعضاء مفاوضاتهم قصد الدفع بمشاريع الإصلاح إلى الأمام. ويجري رئيس المجلس العام، السفير داسيو كاستيلو من هندوراس، مشاورات بشأن المقترحات المتعلقة بالقضايا الخاصة بالبلدان الأقل نمواً مثل مقترحات مجموعة التسعين بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية وكذلك بشأن الاقتصادات الصغرى ومجالات مثل التجارة الإلكترونية.

ثانيا: تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبعد أربع سنوات من دخول اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ (TFA)، صادقت لجنة تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في 3 مارس 2021، على خارطة طريق لدراسة التقدم المحرز في تنفيذها.

عقب اجتماع لجنة تسهيل التجارة الذي انعقد يومي 22-23 أبريل 2021، استعرض أعضاء منظمة التجارة العالمية آخر التطورات على مستوى تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة.

واعتبارا من 22 أبريل 2021، بلغ المعدل الحالي لتنفيذ التزامات اتفاقية تسهيل التجارة 70,1٪ لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 83٪ بحلول سنة 2023، بناءً على الإخطارات التي قدمها الأعضاء بشأن تواريخ التنفيذ الخاصة بهم.

وبحسب مستوى التنمية، فإن المعدل الحالي لتنفيذ الالتزامات هو 100٪ بالنسبة للأعضاء من الدول المتقدمة، و70.3٪ بالنسبة للأعضاء من الدول النامية، و35,9٪ من البلدان الأقل نمواً.

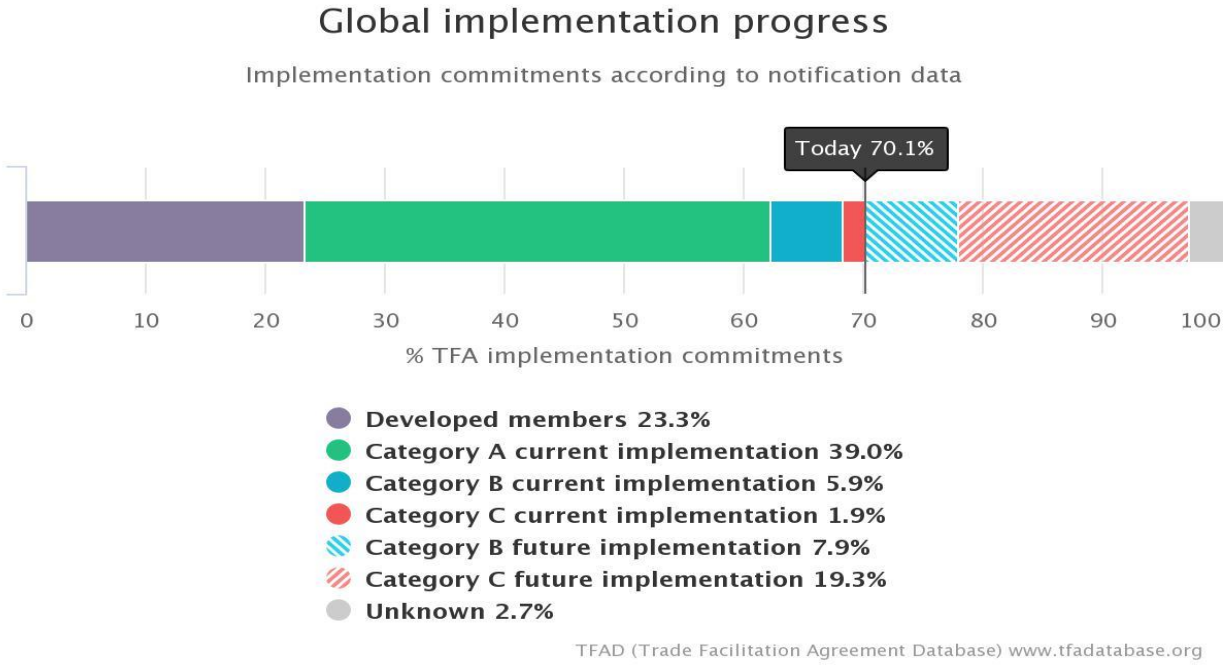

1. الإشعار والمصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة

على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، كانت آخر الدول التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هي: غينيا وبوروندي والرأس الأخضر وتنزانيا وفانواتو وتونس وكولومبيا (10 أغسطس 2020) ليصل بذلك إجمالي عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية إلى 153 من بين 164 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. للتذكير كانت هونج كونج الصين أول من صادق على الاتفاقية.

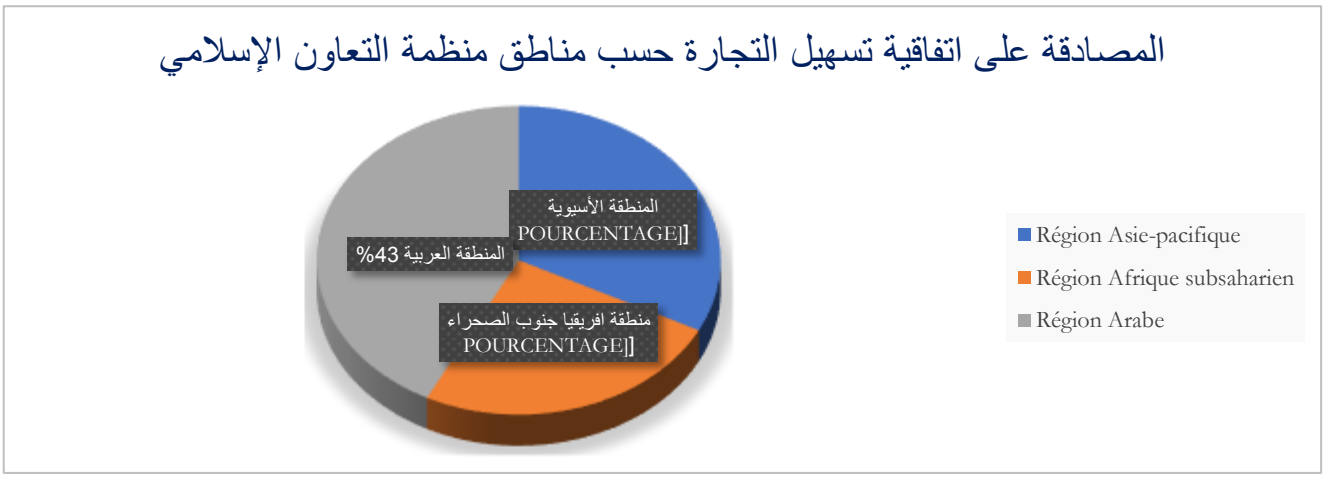

من بين الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة يمكن أن نذكر 40 من بين 153 دولة: ماليزيا، جزر المالديف، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، كازاخستان، العربية السعودية، أفغانستان، السنغال، البحرين، بنغلاديش، الغابون، قيرقيزيا، موزمبيق، نيجيريا، عمان، تشاد، الأردن، سيراليون، قطر، غامبيا، اندونيسيا، جيبوتي، بنين، الكويت، أوغندا، بوركينا فاسو، الكاميرون، المغرب، مصر، طاجيكستان وغينيا وتونس.

وتجدر الإشارة أن 121 دولة قد قامت بالفعل بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة من بينها 40 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وهي: أفغانستان، ألبانيا، بنغلاديش، بوركينافاسو، البحرين، بروناي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غويانا، إندونيسيا، الأردن، قيرقيزيا، الكويت، كازاخستان، المغرب، مالي، موريتانيا، ماليزيا، المالديف، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، العربية السعودية، سيراليون، السنغال، سورينام، توغو، طاجيكستان، تونس، تركيا، أوغندا والإمارات العربية المتحدة.

كما قامت 104 دول بالإشعار بالفئة (ب) و95 دولة بالفئة (ج) من الاتفاقية، حسب بيانات منظمة التجارة العالمية في 12 مايو 2020.

وقد قامت 37 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بالإشعار بالفئة (ب) وهي: ألبانيا، تشاد، غويانا، موزمبيق، نيجيريا، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، البحرين، بروناي، غامبيا، مالي، ماليزيا، النيجر، سيراليون، توغو، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الغابون، إندونيسيا، الأردن، كازاخستان، قيرقيزيا، المالديف، موريتانيا، المغرب، عمان، السنغال، طاجيكستان، الإمارات العربية المتحدة، بنين، غينيا وأوغندا.

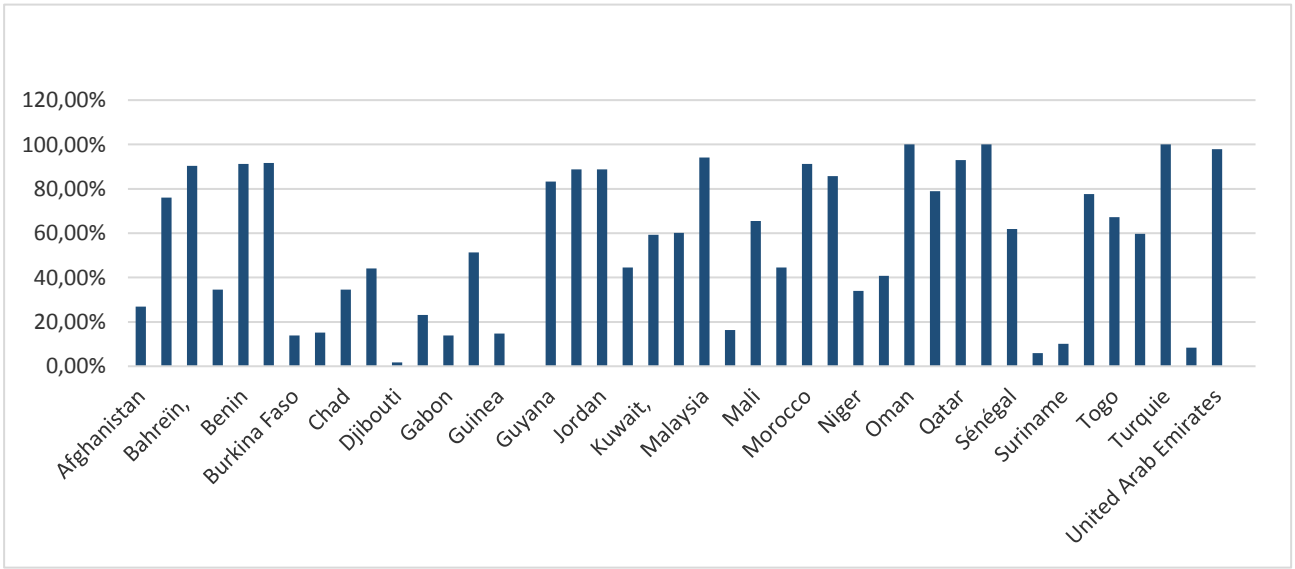

كما قامت 34 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بالإشعار بالفئة (ج) وهي: ألبانيا، تشاد، غويانا، موزمبيق، نيجيريا، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، البحرين، غامبيا، مالي، النيجر، سيراليون، توغو، المغرب، بوركينا فاسو،

كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الغابون، الأردن، كازاخستان، قيرقيزيا، المالديف، موريتانيا، السنغال، سورينام، طاجيكستان، بنين، غينيا، تونس وأوغندا. يلخص الجدول أسفله التزامات دول منظمة التعاون الإسلامي بموجب اتفاقية تسهيل التجارة.

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية

أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من الأنشطة لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بمسائل منظمة التجارة العالمية ولاسيما منها:

أ. اجتماع خبراء رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي حول "عراقيل الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص" 24-25 يناير 2018، الدار البيضاء، المملكة المغربية

تنفيذا للاتفاق بين معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار خلال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأبيدجان في شهر يوليو 2017 لتنظيم مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي حول عوائق الاستثمار في أفريقيا، بادر المركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم اجتماع خبراء رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي حول "عوائق الاستثمار في أفريقيا: التحديات والفرص"، وذلك يومي 24 و25 يناير 2018 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

يهدف هذا الاجتماع إلى تبادل منظورات دولية وإقليمية ووطنية بشأن العوائق الرئيسية لإيجاد حلول أفضل للاستثمار في أفريقيا من جهة. ومن جهة أخرى، لإعداد مشروعي إعلان المؤتمر والمبادئ التوجيهية للاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي اللذان سيتم عرضهما على مؤتمر الاستثمار في أفريقيا سنة 2018 بأبيدجان، جمهورية كوت ديفوار.

نظم المركز هذا الاجتماع بالشراكة مع إدارة الاستثمار التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها: المملكة المغربية؛ المملكة العربية السعودية؛ الجمهورية التركية؛ جمهورية نيجيريا الفيديرالية؛ جمهورية السنغال؛ جمهورية كوت ديفوار؛ قسم الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي؛ المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ جامعة جنيف؛ وجامعة إيست أنجليا.

أعد الخبراء مشروعي وثيقتين رئيسيتين لمؤتمر الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا لسنة 2018: "مشروع المبادئ التوجيهية لوضع سياسات الاستثمار لدول منظمة التعاون الإسلامي" و"مشروع إعلان المؤتمر" تم عرضهما على أنظار الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لإقرارها قبل عرضهما على مؤتمر الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا ودول المنظمة وتعميمها على الدول الأعضاء. وتعد هاتين الوثيقتين غير ملزمتين وتبقى ذات طابع إرشادي ما دامت لم تعتمد رسميا بعد من قبل هيئة صنع القرار المعنية في منظمة التعاون الإسلامي.

ب. ورشة حول آلية التنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية، 19-20 أكتوبر 2018، بعثة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف

بالإشارة إلى القرار رقم 52 الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك المنعقدة خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية والذي طلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم ورقة عمل وعرضها على اجتماع لجنة الكومسيك المقبل حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي بشأن التطورات الأخيرة في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية وصياغة المواقف بشأن القضايا ذات الأولوية لدول منظمة التعاون الإسلامي المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المندوبية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى منظمة الأمم المتحدة بجنيف، ورشة عمل حول هذا الموضوع في جنيف، سويسرا في الفترة 19-20 أكتوبر 2018.

تتمثل أهداف ورشة العمل في مراجعة مشروع الدراسة وجمع ملاحظات وآراء الدول الأعضاء من جهة، ومن ناحية أخرى صياغة توصيات عملية لتحسين آلية التنسيق المشتركة بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

شارك في أشغال ورشة العمل ممثلي البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف: النيجر، الجزائر، العربية السعودية، المغرب، السودان، فلسطين، باكستان، عمان، ألبانيا، بنغلاديش، مالي، جيبوتي، السنغال، الغابون، تركيا، المالديف، بروناي دار السلام، الأردن، القمر الاتحادية، اليمن وكازاخستان.
وقد قام بتنشيط هذا الاجتماع كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومندوبية منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ج. جلسة نقاش حول العراقيل التي تواجه الاستثمار في أفريقيا والحلول، جنيف، سويسرا، 23 أكتوبر 2018

في إطار تنفيذ تعليمات معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة والمشروع المتكامل حول الاستثمار للجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار، نظم الأونكتاد والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومركز أنقرة بالتعاون مع المندوبية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة بجنيف ورشة عمل حول "عراقيل وحلول الاستثمار في إفريقيا" في 23 أكتوبر 2018.

ترأست أشغال الورشة سعادة السفيرة نسيمة باغلي بمشاركة السيدة إيزابيل دورانت، نائبة الأمين العام للأونكتاد وممثلي المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومركز أنقرة، والهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية (**SAGIA**)، واللجنة النيجيرية لتشجيع الاستثمار (**NIPC**) و**Inoks Capital**.

شارك في هذه الورشة أكثر من 200 مشارك يمثلون أزيد من 50 بلداً.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع في تبادل وجهات النظر الدولية والإقليمية والوطنية حول العراقيل الرئيسية واقتراح حلول أفضل للاستثمار في أفريقيا وتقديم المبادئ التوجيهية لصنع سياسات الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي.

قدم ممثلو المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للبلدان الإسلامية أنشطة مؤسساتهم في مجال تشجيع الاستثمار والعراقيل والتوصيات العملية للاستثمار في أفريقيا.

قدم ممثلو الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية السيد العتيبي والسيدة أوكالا من اللجنة النيجيرية لتشجيع الاستثمار عروضا حول العراقيل التي تعترض الاستثمار في أفريقيا والحلول التي طورتها الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية واللجنة النيجيرية لتشجيع الاستثمار للتغلب على التحديات من أجل تحسين الاستثمار في البلدان الأفريقية.

كما قدم ممثل شركة **Inoks Capital** ورقة عمل حول العراقيل التي يواجهها القطاع الخاص للاستثمار في أفريقيا والحلول التي تقدمها مؤسسته لتشجيع تدفق الاستثمار في أفريقيا.

د. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 19-20 نوفمبر 2018، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

استنادا إلى القرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الكومسيك، المنعقدة خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية، الذي طلب من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص مسائل منظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودهما لتوعية الدول الأعضاء بتأثير المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاداتها. والذي أكد على ضرورة توحيد وتنسيق جهودهما لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء، من أجل تسهيل اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس عادل ومنصِف، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة ورشة عمل حول "نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية **(MC11)** لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 19 و20 نوفمبر 2018، بدبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تنظيم هذه الورشة لتسليط الضوء على الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، والقرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، وانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية، والتنسيق المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية.

شاركت الدول الأعضاء التالية في هذه الورشة: مصر وسلطنة عمان وسورينام وطاجيكستان وقيرقيزيا وفلسطين والسودان وماليزيا وباكستان والإمارات العربية المتحدة.

كما شاركت المنظمات الدولية التالية: المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الجنوب وشبكة العالم الثالث.

ه. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 26-27 يونيو 2019، الدار البيضاء – المملكة المغربية

في إطار تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك التي تم عقدها خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية، والتي طلبت من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص مسائل منظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودهما لتوعية الدول الأعضاء بتأثير المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاداتها، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل حول "نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية **(MC11)** لفائدة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك بالتعاون مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية يومي 26-27 يونيو 2019 بالدار البيضاء.
تم تنظيم هذه الورشة لدراسة موضوعات هامة بما في ذلك الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، والقرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، وانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية، والتنسيق المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، وتبادل وجهات نظر ممثلي دول منظمة التعاون الإسلامي حول أولويات مفاوضات منظمة التعاون الإسلامي داخل منظمة التجارة العالمية، والقضايا التي سيتم مناقشتها في المؤتمر الوزاري المقبل الذي سيعقد في نور سلطان، جمهورية كازاخستان في الفترة من 8 إلى 11 يونيو 2020.
شارك في هذه الورشة ممثلو الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، توغو، تونس، أوغندا والمغرب.

و. ورشة عمل حول "المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لفائدة البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بجنيف"، 14-15 نوفمبر 2019، جنيف، سويسرا

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن ورشة العمل حول "التنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن مسائل منظمة التجارة العالمية" التي تم عقدها خلال الفترة 19-20 أكتوبر 2018 بمقر مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وإدارة التعاون واستراتيجية الدول التابعة للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع البعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بجنيف ورشة عمل حول "المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لفائدة البعثات الدائمة لدول منظمة التعاون الإسلامي في جنيف"، وذلك يومي 14-15 نوفمبر 2019 بجنيف.
تم تنظيم هذه الورشة لدراسة موضوعات هامة بما في ذلك الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن بعض المسائل المهمة مثل الزراعة ودعم صيد الأسماك، والتجارة الإلكترونية، وتجارة الخدمات، وتسهيل الاستثمار من أجل التنمية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، والتجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، وإصلاح منظمة التجارة العالمية، والتنسيق بشأن مسائل منظمة التجارة العالمية.
ساهمت هذه التظاهرة في تقديم مزيد من الوعي إلى البعثات الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي المشاركة حول التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أجل استعدادها لرفع قضايا إلى وفودها خلال المؤتمر الوزاري المقبل (**MC12**) الذي سيُعقد في نور سلطان، بجمهورية كازاخستان من 8 إلى 11 يونيو 2020. شارك في هذه الورشة ممثلو 20 دولة و8 منظمات إقليمية ودولية.

ز. ورشة عمل افتراضية حول المفاوضات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة البينية للمنتجات الزراعية، 26-28 أكتوبر 2020

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل حول المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. كان الهدف من هذا الاجتماع هو إطلاع المسؤولين من الوزارات المكلفة بهذا الملف في الدول الأعضاء على حالة المفاوضات الزراعية وتمكينهم من إتقان الجوانب الفنية للمفاوضات.

ح. ورشة عمل تدريبية افتراضية حول جمع البيانات وتحليلها في مجال تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 23-25 مارس 2021

في ضوء التطورات الأخيرة على مستوى العالم من حيث تجارة الخدمات، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية والمنظمات الإقليمية، ورشة عمل حول مناهج جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها في مجال تجارة الخدمات لمساعدة المفاوضين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إتقان التقنيات الحديثة للمفاوضات التجارية.

ط. الاجتماع الافتراضي لخبراء منظمة التعاون الإسلامي حول موضوع "مشاريع الصناعات الغذائية الزراعية: آفاق تعزيز الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي"، 24 مايو 2021

من أجل تشجيع وكالات تشجيع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي على تطوير أنشطتها في قطاع الأغذية الزراعية، عقدت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (**IOFS**)، في 24 مايو 2021، اجتماع خبراء افتراضي مخصص لدراسة الفرص والتحديات لجذب الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع. شارك في هذا الاجتماع أكثر من 37 مشاركا.

وفي هذا السياق، عرض المركز الإسلامي لتنمية التجارة أنشطته المتعلقة بتشجيع الاستثمار وبرامج بناء القدرات لتطوير التجارة والاستثمار في مجال الأغذية الزراعية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

ي. مائدة مستديرة افتراضية حول سياسات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 21 أكتوبر 2021.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة مائدة مستديرة حول سياسات تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

كان هذا الاجتماع فرصة لاستكشاف السبل الممكنة للتفكير، وتعزيز تنمية الاستثمارات من أجل تكامل إقليمي أفضل على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. كما شكل فرصة لتبادل الخبرات الوطنية فيما يتعلق باستراتيجيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في سياق يتسم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19.

ك. ورشة عمل افتراضية حول حالة المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية، التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (CM12)، 21-23 يونيو 2021

من أجل الحصول على مكانة أفضل لدول منظمة التعاون الإسلامي في مجال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وأمانة منظمة التجارة العالمية، ورشة عمل حول المواضيع التي ستتم مناقشتها بمناسبة المؤتمر الوزاري الثاني عشر، ولاسيما تسهيل الاستثمار من أجل التنمية؛ والتجارة الإلكترونية؛ والمشاريع الصغرى والمتوسطة؛ والمساواة بين الجنسين ودعم مصايد الأسماك.

يتمثل الهدف من هذه الورشة في منح الخبراء من دول منظمة التعاون الإسلامي فرصة للتشاور وتبادل الخبرات حول هذه القضايا.

ل. ورشة عمل حول تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وتأثيرها على مخطط العمل الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، 23-24 مارس 2022، دبي

في إطار المشاورات المتواصلة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ الفئة (C) من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وقسم التكامل والتعاون الإقليمي بالبنك

الإسلامي للتنمية ورشة عمل حول "اتفاقية تسهيل التجارة (TFA) وفوائد خطة إقليمية لتنفيذها المستدام في دول منظمة التعاون الإسلامي" من 23 إلى 24 مارس 2022 في دبي، الإمارات العربية المتحدة على هامش معرض إكسبو 2020 دبي.
حضر هذا الاجتماع 30 ممثلا من 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الوزارات المكلفة بالتجارة، ووزارات الخارجية، والإدارات الجمركية. كما شارك في هذه الورشة خبراء من منظمة التجارة العالمية (بطريقة افتراضية) والأونكتاد والتحالف العالمي لتيسير التجارة وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
وفي ختام أشغال الورشة تم الاتفاق على ما يلي:

- وضع الصيغة النهائية لقائمة حاجيات المساعدة، بناء على طلبات الدول الأعضاء.
- وضع خطة عمل للمساعدة الفنية تشمل الإجراءات التالية ذات الأولوية:

- إنشاء برنامج متكامل لبناء القدرات في مجال التدريب ورفع الوعي بمشاركة أعضاء لجان تسهيل التجارة الوطنية بما في ذلك القطاع الخاص. سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار اهتمامات الدول، من حيث المجالات التي يجب إدراجها.
- تشجيع التعاون بين الدول المتقدمة في تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة وباقي الدول التي لا تزال في المراحل الأولية، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز الشبابيك الموحدة.
- تعزيز التعاون بين الشركاء المشاركين في نشر هذا البرنامج وهم: منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، والتحالف العالمي لتيسير التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- تحديد الأطراف المتدخلة الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بتمويل المعدات والبنية التحتية الأساسية المتعلقة بتسهيل التجارة.

القسم الثالث: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أ. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

توجد 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أعضاء في منظمة التجارة العالمية وتوجد إحدى عشرة (11) دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرت بعض عمليات الانضمام إلى المنظمة بسرعة هامة في المفاوضات منذ سنة 2013، بينما تعثر البعض الآخر منها نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

يلخص الرسم البياني أسفله الجوانب المختلفة لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

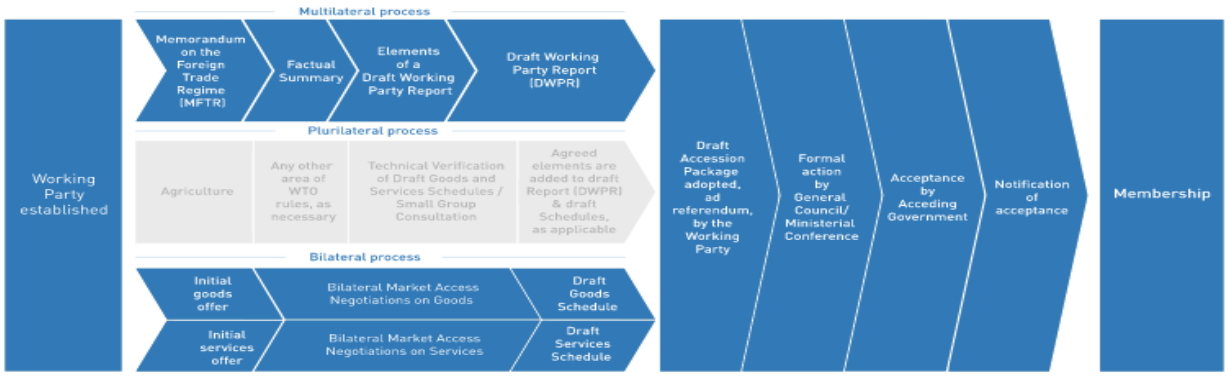

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم الدول من خلال المساعدة الفنية، مع وسائل التوعية والحوار الأخرى التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد عملية الحوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشكل أفضل للوفاء بالتزاماتها.

ب. المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة أنشطة للتوعية لفائدة البرلمانيين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وتشتمل أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات على المحاور الآتية:

- ندوات وطنية؛
- حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيدية المقدمة لفائدة البلدان الأقل نموا؛
- البعثات الفنية؛
- الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل؛
- انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة؛
- حصص تدريبية مباشرة عبر الإنترنت؛
- التحاور مع مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة؛
- والمشاركة في المؤتمرات.

أجريت أشغال فنية هامة بشأن العديد من عمليات الانضمام، حيث أن المزاوجة بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعي إقناع الدول الأعضاء بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملا أساسيا في جدوى المساعدة

الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، كانت مساهمات رؤساء مجموعات العمل مهمة. ولابد من الإشارة إلى أن هذه المساعدة الفنية قد حظيت بالمساعدة المالية الهامة للدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

تعتبر أنشطة المساعدة الفنية والمالية من أولويات منظمة التجارة العالمية، وتشمل الموائد المستديرة وورش العمل والدورات التدريبية التي ينظمها قسم الانضمام بالتعاون مع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ومن المقرر إجراء مزيد من أنشطة التدريب وتبادل الخبرات في سنة 2021، حول العديد من جوانب التجارة المتعلقة بالعضوية، بما في ذلك تقنيات البرمجة وخطب حول التزامات الوصول إلى الأسواق والامتيازات. ويتعلق الإجراء الأخير بإطلاق الدورة التدريبية الإقليمية الأولى للسياسة التجارية في أفريقيا عبر الإنترنت، والتي تمتد من 17 مايو إلى 20 أغسطس 2021، وتشارك فيها الدول التي توجد في طور عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

شهد عام 2020 تنظيم عدة أنشطة منها:

- الحوار الإقليمي رفيع المستوى لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للمنطقة العربية في فبراير 2020، بمشاركة البنك الإسلامي للتنمية؛
- نُظم الحوار الإقليمي الثالث بشأن انضمام الدول الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2020.
- الأسبوع الافتراضي الأول للانضمام في يوليو 2020 والذي تضمن عشر ندوات عبر الإنترنت مدتها 90 دقيقة والمؤتمرات والدورات التدريبية والحوارات وحلقات النقاش، التي تغطي قضايا الساعة المتعلقة بالعضوية.

تهدف هذه الاجتماعات إلى تعزيز معرفة المشاركين بالقواعد المتعلقة بالعضوية، مع استنادها إلى تبادل الخبرات. وتمت مناقشة العديد من المواضيع الهامة مثل التحول الاقتصادي من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية وكذلك تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن الدول الثمانية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستفيدة هي: الجزائر، جزر القمر، العراق، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان وسوريا.

ت. آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: https://www.wto.org/accessions.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC. (http://acdb.wto.org/).

في سنة 2018، تم تحديث قاعدة البيانات لتشمل بروتوكولات الانضمام لجميع الأعضاء المنضوين تحت المادة الثانية عشرة والالتزامات الواردة فيها.
أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للدول الأقل نموا والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان لأمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم انجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثيرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.
عقدت آخر اجتماعات المجموعة غير الرسمية للحكومات المنضمة (IGAG) في يونيو ويوليو 2020. ومن بين المخاوف التي أثيرت، تجدر الإشارة إلى تأثير جائحة كوفيد 19 على المستويين العالمي والوطني على مسلسل العضوية.

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 164 دولة، بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المؤتمر الوزاري العاشر، وبذلك يصبح حاليا عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 44 دولة، بما يفوق ربع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 11 دول وهي: الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، القمر الاتحادية والصومال.

خلال الاجتماع حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قام السيد وولف آلان، المدير العام المساعد للمجموعة غير الرسمية للحكومات في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المنعقد في 25 أبريل، بتشجيع هذه البلدان للاجتماع بانتظام وتبادل خبراتهم بهدف تقدم عملية التفاوض على الانضمام والاستفسار عن إصلاحات منظمة التجارة العالمية.

على المستوى الفردي، بالنسبة للعديد من المرشحين - خاصة الاقتصادات الصغيرة - فإن المساهمة الإيجابية الصافية الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف سوف تأتي من عمليات الإصلاح المحلية التي تسبق الانضمام.

ومع ذلك، على المستوى النظامي، تساهم عملية الانضمام أيضًا في تطور النظام التجاري الدولي - أي تطوير قواعد منظمة التجارة العالمية. في المجموع، تم دمج أكثر من 1500 فقرة تتضمن التزامات في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية من خلال 36 عملية انضمام تم إبرامها بموجب المادة الثانية عشرة منذ سنة 1995. وتم اعتماد كل بروتوكول من بروتوكولات الانضمام الجديدة بهدف تعزيز التخصصات متعددة الأطراف ويمثل عنصرا أساسيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. في كثير من الحالات، نتج عن هذا معيار جديد لقواعد منظمة التجارة العالمية. وتعد الشفافية مثالا على ذلك، مع أزيد من 250 التزام محدد في هذا المجال وحده.

توفر التزامات الانضمام أيضًا فرصة لتشجيع المفاوضات حول وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف. وتابع الأعضاء باستمرار مجموعة من الأهداف التجارية في مفاوضات الانضمام فيما يتعلق بجوانب مختلفة من القواعد الحالية، مما يمهد الطريق لتطوير مناهج جديدة. ولطالما كانت لعمليات الانضمام خطوة إلى الأمام فيما يخص المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لاسيما في مجالات تسهيل التجارة، وضوابط حصص التعريفة الجمركية ودعم الصادرات. هل لدى الأعضاء فرصة للنظر في تجربة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كمصدر إضافي يستفاد منه فيما يخص المناقشة الجارية حول إصلاح المنظمة؟

في مجال الإشعارات والشفافية، قدم العديد من أعضاء المادة الثانية عشرة مساهمات مهمة من خلال إشعارات واسعة النطاق، وأحيانًا في المجالات التي تكون فيها نتائج الأعضاء الأصليين ضعيفة، أو في المجالات التي لم تكن تتوفر على تخصصات متعددة (مثل الإشعار ببرامج الخوصصة). وعلى الرغم من أن التخصصات متعددة الأطراف قد سدّت الفجوة في كثير من النواحي مع نتائج مفاوضات الانضمام من خلال سريان مفعول اتفاقية تسهيل التجارة، فإن بعض المستويات المرجعية فيما يخص الشفافية التي تم وضعها بفضل عمليات الانضمام مازالت لم تتحقق بعد (مثل متطلبات النشر). والواقع أن الأعضاء المنضمين والمرشحين الذين يتعهدون بالتزامات تفوق التزامات بعض الأعضاء الحاليين يصب في مصلحتهم، لأن ذلك يتيح إجراء إصلاحات فعالة واندماجا في النظام التجاري العالمي، كما أنه يفيد النظام أيضًا من خلال رسم طريق واضح لاتباعه.

بالإضافة إلى ذلك، أخذت عمليات الانضمام في الاعتبار الحاجة إلى التمييز بين الأعضاء من حيث مواطن المرونة المحددة المصممة حسب الحاجيات المعبر عنها صراحة. وقدمت خطة العمل التشريعية أداة بسيطة وفعالة لتحديد هذه الاحتياجات بطريقة منظمة.

وسواء في هذا المجال أو في غيره، يتطلب الحوار استثمارًا يشارك فيه الجميع. ويعتبر أعضاء المادة الثانية عشرة والحكومات المراقبة التي تتطلع حاليا للانضمام إليها هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في النقاش الجاري، وينبغي الاستماع إليهم.

وتمثل المبادرات المشتركة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وتسهيل الاستثمار، والتنظيم المحلي للخدمات، ومشاركة المرأة في التجارة، أهمية كبرى بالنسبة للاقتصادات النامية الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أغلب الدول المنضمة. ويشارك العديد من أعضاء المادة الثانية عشرة بالفعل في

هذه المناقشات. ومن المهم أيضا ملاحظة أن هذه المبادرات مفتوحة ليس فقط لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ولكن أيضا للمراقبين.

ث. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

الوضع الحالي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما يلي:

- مذكرة حول نظام التجارة الخارجية مقدمة من طرف إيران والعراق وأوزبكستان؛
- تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية من طرف إيران والعراق وأوزبكستان؛
- تم تعميم ملخص وقائع نقاط المناقشة من طرف السودان؛
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ السلع إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر، أذربيجان، لبنان، السودان وأوزبكستان؛
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ الخدمات إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان والسودان وأوزبكستان؛
- تم تعميم مشروع تقرير فريق العمل من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان.

تم تكثيف الأنشطة المتعلقة بانضمام القمر الاتحادية والسودان والصومال خلال النصف الثاني من سنة 2016. على سبيل المثال:

- عمل فريق القمر الاتحادية بشكل مكثف وعقد اجتماعين لفريق العمل، واختتم الشهر الماضي عدة مفاوضات ثنائية بشأن الدخول إلى الأسواق. والآن، يركز الفريق اهتمامه على إتمام عملية الانضمام في الأشهر المقبلة؛
- بدأ السودان مفاوضاته مرة أخرى لتجديد عضويته، في نيروبي على هامش المؤتمر الوزاري العاشر. وبعد نصف عام، في يوليو من العام الماضي، أعلن السودان رسميا إعادة تنشيط عملية انضمامه إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بأكملها خلال اجتماع المجلس العمومي. وأعقب ذلك عمل مكثف لتحديث الوثائق. وفي هذا العام، عقد السودان اجتماعين لفريق العمل من أجل تسجيل تقدم ملموس، واختتم مفاوضتين ثنائيتين بشأن الوصول إلى الأسواق؛
- الصومال هي واحدة من أحدث المرشحين للشروع في عملية الانضمام في ديسمبر 2016 بعد تقديم طلب الترشيح لأول مرة خلال المؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي. وتعمل الصومال على وضع مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية التي ستشكل الوثيقة الأساسية لبدء مفاوضات الانضمام؛
- صرحت أذربيجان لأعضاء منظمة التجارة العالمية في ختام اجتماع لفريق عمل بشأن انضمامها في 28 يوليو 2017 بأنها تعتزم "التركيز على المفاوضات الثنائية"، فضلا عن تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لجعل نظام التجارة الداخلية متماشيا مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وقد تبنت أذربيجان عددا من الإصلاحات خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك اعتماد 12 "خارطة طريق استراتيجية" لتنمية اقتصاد البلد فضلا عن الأنظمة المتعلقة بتسهيل التجارة وتحسين الهياكل الأساسية للتجارة واللوجستيك. ومن شأن تنفيذ خارطات الطريق بحلول سنة 2020 أن يكون بمثابة "أساس" للنجاح في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتلخص أنشطة مسلسل الانضمام الموزعة حسب الدول، على النحو التالي:

1. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

يترأس فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد بيريز ديلكاستيو (الأوروغواي) ويضم 43 دولة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر عدة جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو2002، نوفمبر 2002، مايو2003، ثم سنتي 2004 و2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل التاسع المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل.

يتضمن تقرير فريق العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسساتي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحواجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.
قام فريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بتوزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات في فبراير 2012.
وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها. وتم وضع خارطة طريق لتسريع المفاوضات بشأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المقرر عقد سلسلة من المحادثات الثنائية لحل الخلافات وإتمام الاتفاقيات بين مارس وأبريل، بالإضافة إلى عقد اجتماع غير رسمي مع فريق العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة، استعدادا للاجتماع الرسمي المقرر عقده في يونيو 2012.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

وتم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل في يناير 2008.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد ابرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية." وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلا إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء ارسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013 إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند متم شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقتراح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وإندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان واستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

اجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

في 8 مايو 2018، أكد المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية تعيين السفير خوسيه لويس كانسيلا غوميز، الممثل الدائم لأوروغواي لدى منظمة التجارة العالمية، كرئيس جديد لفريق العمل.

بدعوة من الحكومة الجزائرية، قام السفير خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)، رئيس فريق العمل، بزيارة إلى الجزائر العاصمة في نهاية نوفمبر 2018. وخلال زيارته التي استمرت ثلاثة أيام، التقى بوزير التجارة واللجنة الوطنية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة، ومكتب الملكية الفكرية، ومركز أبحاث.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليوز 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليوز 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر 2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. ومازالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الاصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية ورئيس المفاوضين لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرقيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين. كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرقيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.
خلال المباحثات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخوصصة والأسعار والاستثمار والمنافسة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريفة الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات اضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.
تم تكليف سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حاليا مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قيرقيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 21 فبراير 2014.
خلال هذا الاجتماع، درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخوصصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

تم عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل في 6 مارس 2015 ورحب رئيس الفريق الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وطلب الحكومة بتسريع مراحل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعضاء هذه المجموعة لطرح الأسئلة قبل 15 أبريل 2015.

بناء على دعوة من حكومة أذربيجان، قام سعادة السفير Walter Werner (ألمانيا)، رئيس فريق العمل، بزيارة إلى باكو يومي 27 -28 يونيو 2018 برفقة أعضاء من أمانة منظمة التجارة العالمية، وعقد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وخاصة مع: (1) معالي السيد شاهين مصطفاييف، وزير الاقتصاد ورئيس اللجنة المشتركة بين الوزارات للتحضير لانضمام أذربيجان إلى منظمة التجارة العالمية؛ (2) سعادة السيد رأفت مامدوف، نائب وزير الاقتصاد الذي تم تعيينه حديثاً؛ (3) سعادة السيد محمود محمد - غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية ورئيس المفاوضين بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ (4) وسعادة السيد زياد صمد زاده، رئيس لجنة السياسة الاقتصادية بالمجلس الملي (البرلمان).

أكدت الاجتماعات على الدعم الواسع لانضمام أذربيجان إلى منظمة التجارة العالمية. ويعتبر الانضمام عنصرا أساسيا لإطلاق الإمكانات الاقتصادية لأذربيجان، خاصة بالنظر إلى دورها كمركز لوجستي للعبور يربط بين الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما ساعدت الاجتماعات على تحديد الأولويات السياسية في أذربيجان بشكل أفضل، والديناميات المحلية لعملية الانضمام وبعض الصعوبات المرتبطة بهذه الأخيرة. وتعد أذربيجان في طور دراسة الخطوات الواجب اتخاذها في عملية الانضمام. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أذربيجان أيضاً بإعداد وثائق تفاوضية محدثة لفريق العمل، بما في ذلك ردودها على الأسئلة الواردة من الأعضاء في الاجتماع الأخير الذي عقد في يوليو 2017.

تمت دعوة أذربيجان في 28 يوليو 2018 بتكثيف المحادثات الثنائية مع أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التزامات وصول السلع والخدمات إلى الأسواق من أجل تسريع جهودها لضمان عضويتها بمنظمة التجارة العالمية.

اختتم السفير والتر فيرنر (ألمانيا)، رئيس فريق عمل منظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أذربيجان، اجتماعًا لفريق العمل بدعوة أذربيجان إلى "المشاركة بشكل استباقي في مفاوضات الوصول إلى الأسواق" مع الأعضاء والتركيز بشكل خاص على المحادثات الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق" التي يَعتقِد حسب رأيه "أنها مازالت متأخرة عن المجالات الأخرى لمفاوضات الانضمام".

وذكر سعادة السيد محمود محمد غولييف، نائب وزير الخارجية لأذربيجان ورئيس المفاوضين، أن حكومته تنوي "التركيز على المفاوضات الثنائية"، والتي أقر بأنها "واحدة من بين نقاط الضعف في عملية الانضمام"، وكذلك تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لجعل نظامها التجاري المحلي يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

وأشار نائب الوزير إلى أن أذربيجان قد أجرت عددًا من الإصلاحات على مدار الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك اعتماد 12 "خارطة طريق استراتيجية" لتطوير اقتصاد البلد وكذلك الأنظمة التي تؤطر تسهيل التجارة وتحسين البنية التحتية للتجارة واللوجستيك. وأشار إلى أن تنفيذ خرائط الطريق بحلول سنة 2020 سيكون بمثابة "حجر الأساس" نحو الانضمام الناجح إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد قام وفد من باكو برئاسة سعادة السيد محمود محمد غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضين بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بزيارة إلى جنيف في الفترة من 17 إلى 20 ديسمبر 2018. وكان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو تقدم مسلسل مفاوضات أذربيجان الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق. وعلى هامش الاجتماعات الثنائية، التقى الوفد بالسفير والتر فيرنر (ألمانيا)، رئيس فريق العمل، وقسم الانضمام لتبادل وجهات النظر حول وضعية مسلسل الانضمام والخطوات التالية المحتملة.

زار وفد من باكو جنيف خلال الأسبوع الأخير من يونيو 2019. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو عقد اجتماعات ثنائية مع أعضاء مختارين بشأن الدعم المحلي للزراعة، على هامش اجتماع لجنة الزراعة (25-26 يونيو). علاوة على ذلك، التقى الوفد بالسفير والتر فيرنر، رئيس فريق العمل، والأمانة، لتقديم مستجدات حول العمل الفني الجاري في العاصمة.

كما قام وفد من باكو برئاسة سعادة السيد محمود محمد غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضين بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بزيارة إلى جنيف يوم 16 ديسمبر 2019. وكان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو تقدم مسلسل مفاوضات أذربيجان الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق. والتقى الوفد بالأمانة لتبادل

الآراء حول إعداد مشروع تقرير محيّن لفريق العمل، في ضوء المدخلات الواردة من باكو في أكتوبر 2019، وكذلك بشأن موعد انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل. وتمت دعوة الأمانة لحضور ورشة عمل حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في باكو في 21 يناير 2020.

تواصل الأمانة المفاوضات الفنية مع باكو لتحديث مشروع تقرير فريق العمل، والذي سيكون أساس المناقشة في الاجتماع القادم لفريق العمل. بمجرد الانتهاء من مسودة التقرير، سيقوم رئيس مجموعة العمل، السفير والتر فيرنر (ألمانيا)، بالاشتراك مع الأمانة العامة، بالكشف عن الخطوات التالية المحددة. في 4 يونيو 2020، تم تنظيم اجتماع افتراضي بين الأمانة والجانب الأذري.

3. القمر الاتحادية

بادر المجلس العمومي في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب القمر الاتحادية بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي القمر الاتحادية (WT/ACC/COM/1).

تم إنشاء فريق العمل المعني بانضمام القمر الاتحادية في 9 أكتوبر 2007. وعقد فريق العمل اجتماعه الثالث في أكتوبر 2017. ويترأس فريق العمل السفير لويس إنريكي شافيز باساجويتيا (بيرو).

تم توزيع المذكرة حول نظام التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيقع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

كان من المقرر عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل في 28 مارس 2018. ويهدف هذا الاجتماع إلى دراسة مشروع تقرير فريق العمل ووثائق أخرى تم توزيعها من قبل القمر الاتحادية مؤخرا، بما في ذلك الردود على أسئلة الأعضاء ومخطط عمل تشريعي منقح، وخطط عمل محينة أخرى في عدة مجالات محددة، ونسخ من النصوص التشريعية.

وعلى الصعيد الثنائي، أبرمت القمر الاتحادية حتى الآن ثلاث اتفاقيات ثنائية للوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالمفاوضات المتبقية، يأمل البلد في اختتامها قبل الاجتماع المقبل لفريق العمل.

يتمثل الهدف الرسمي للقمر الاتحادية في اختتام مفاوضات الانضمام في سنة 2018.

وذكر السيد سعيد سليم، كبير المفاوضين الفنيين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أنه بعد الاجتماع الأخير لفريق العمل، الذي تم عقده في مارس 2018، كانت الأشغال جارية لتحديث وثائق التفاوض وتحضير أجوبة لأسئلة الأعضاء. كما عمل الفريق على متابعة الاتصالات الثنائية في سياق المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

أفاد السفير أسوماني يوسف موندوها، الممثل الدائم للقمر الاتحادية لدى الاتحاد الأفريقي، أنه قد تم بنجاح اعتماد إصلاحين متعلقين بالجمارك ومتوافقين مع منظمة التجارة العالمية. وتتمثل الخطوة التالية في عملية الانضمام في تقديم القمر الاتحادية أجوبة على الأسئلة، التي ستكون بمثابة الأساس للسكرتارية لتحديث مشروع التقرير للاجتماع المقبل لفريق العمل.

تم تعيين السيد حميد مسيدي على رأس وزارة الاقتصاد والاستثمار والطاقة المسؤولة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتجري الاستعدادات للاجتماع المقبل لفريق العمل، والذي من المزمع عقده مؤقتا خلال الربع الأخير من العام.

قام وزير الاقتصاد والاستثمار والطاقة، السيد حميد الصعيدي الذي تم تعينه حديثًا، بزيارة إلى جنيف للقاء المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو في 10 سبتمبر 2019. وقد أكد سعادة الوزير المسيدي، وهو كبير المفاوضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على التزام حكومته لاتمام عملية الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12). وبالإشارة إلى خطاب من رئيس فريق العمل، السفير لويس إنريكه شافيز باساجويتيا (بيرو)، أشار سعادة الوزير إلى أن الإجراءات التشريعية التي حددها الرئيس ستتم دراستها في المستقبل القريب. وبشكل أكثر تحديدًا، أشار إلى الإلغاء المتوقع "لرسوم وتكاليف أخرى"، واعتماد قانون حق المؤلف، ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون جديد بشأن التجارة الخارجية، وصياغة تعديل لقانون الجمارك. أكد سعادة المدير أزيفيدو على أهمية اعتماد القمر الاتحادية للتشريعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية على سبيل الأولوية، مع إحراز تقدم في

العمل الفني، بما في ذلك التوقيع على جميع الاتفاقيات الثنائية المتبقية للوصول إلى الأسواق. وتأمل القمر الاتحادية أن يتم عقد الاجتماع المقبل لفريق العمل في ديسمبر، بعد تعميم جميع المدخلات اللازمة خلال الأسابيع المقبلة. تتضمن هذه المدخلات الردود على الأسئلة التي طرحها الأعضاء، وخطة العمل التشريعية، وخطط العمل الخاصة بالمسائل، واستبيان بشأن التجارة الحكومية.

في ديسمبر 2019، شاركت الأمانة في مؤتمر رفيع المستوى بعنوان "مؤتمر الشراكات والتنمية في القمر الإتحادية"، تم تنظيمه بالشراكة بين حكومة القمر الاتحادية والبنك الدولي في باريس وأدلت ببيان عن أهمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لخطة تطوير استراتيجية القمر الاتحادية. وعلى هامش المؤتمر، التقت الأمانة بمسؤولين في حكومة القمر الاتحادية بما فيهم: السيد حميد المسيدي، وزير الاقتصاد والاستثمارات والطاقة، المسؤول عن التكامل الاقتصادي والسياحة والحرف وكبير المفاوضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والسيد سعيد شيهان، وزير المالية؛ والسيد سويف محمد الأمين، وزير الخارجية؛ والسيد جنيد سويلحي، وزير الدولة للخدمة المدنية؛ والسيد كمال الدين سويف، المدير العام لمكتب الجمارك. وأكدوا جميعهم على التزام حكومتهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية الانضمام في سنة 2020.

استعدادا للاجتماع الخامس لفريق العمل، وزع السيد موروني الوثائق التالية: (1) استبيان منقح بشأن التجارة الحكومية؛ (2) إشعار تشريعي؛ (3) خطة عمل تشريعية منقحة؛ (4) أسئلة وأجوبة إضافية؛ و(5) خطط عمل خاصة بالقطاعات. بالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة مشروع تقرير منقح لفريق العمل، والذي تم توزيعه أيضا على فريق العمل. اقترح رئيس مجموعة العمل، السفير لويس إنريكي شافيز باساغويتيا (بيرو)، تاريخ 14 سبتمبر 2020 كموعد لتنظيم هذا الاجتماع.

4. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.
عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.
كما قام العراق بتوزيع مذكرته بشأن نظام التجارة الخارجية على فريق العمل في 9 فبراير 2018. هذه الوثيقة عبارة عن نسخة محيّنة من المذكرة التي سبق توزيعها في سبتمبر 2005، وتأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات التي يشهدها العراق منذ الاجتماع الثاني لفريق العمل، الذي تم عقده في أبريل 2008. وكان يتعين على الأعضاء صياغة ملاحظاتهم حول المذكرة قبل 9 مارس 2018.
إن العراق على اتصال دائم مع الأمانة العامة وتواصل العمل على تحديث المساهمات الأخرى من أجل المفاوضات، بما في ذلك العروض المتعلقة بالوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات، ومخطط العمل التشريعي والجداول التفسيرية المتعلقة بالزراعة، التي سيتم توزيعها على فريق العمل خلال الأشهر القادمة.

مراجعة التشريع التجاري:

على هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحواجز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية:

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عروضا أولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.

قام العراق بتوزيع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية على فريق العمل في 9 فبراير 2018. وتعد هذه الوثيقة نسخة محينة من المذكرة التي تم تعميمها سابقًا في سبتمبر 2005 وتقارير عن التطورات في العراق منذ الاجتماع الثاني لفريق العمل الذي انعقد في أبريل 2008. وقد طلب من الأعضاء التعليق على المذكرة في أجل أقصاه 9 مارس 2018.

يوجد العراق على اتصال دائم بالأمانة ويواصل العمل على تحديث المساهمات الأخرى من أجل المفاوضات، بما في ذلك العروض المتعلقة بالوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات، وخطة العمل التشريعية والجداول التوضيحية بشأن الزراعة، والتي سيتم توزيعها على فريق العمل خلال الأشهر المقبلة.

في الفترة من 25 إلى 26 يوليو، نظمت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ورشة عمل مشتركة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لموظفي الحكومة العراقية في بيروت، لبنان. كانت الأهداف الرئيسية لورشة العمل هي تقييم التطورات المتعلقة بانضمام العراق منذ الاجتماع غير الرسمي لفريق العمل في نوفمبر 2017، وتحديد الخطوات التالية، وكذلك احتياجات العراق من المساعدة الفنية الخاصة بالانضمام. قدم وفد العراق، برئاسة السيد عادل المسعودي، المدير العام لإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة، تقريراً عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالسياسات والتشريعات في العراق، وكذلك عن حالة العمل بشأن وثائق الانضمام، بما في ذلك الردود على أسئلة الأعضاء بشأن مذكرة نظام التجارة الخارجية المعممة في فبراير 2018، وعروض الوصول إلى الأسواق ومدخلات تفاوضية أخرى. في اليوم الثاني من ورشة العمل، انضم إلى الوفد العراقي مسؤولون من وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان والسيد عادل الغبيري (الإسكوا)، الذين يشاركون في فريق انضمام اليمن، لحضور مائدة مستديرة لدراسة فوائد وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما فيما يخص الخطوات التالية، فإن العراق يخطط لتقديم مدخلات التفاوض اللازمة خلال الربع الرابع من سنة 2019، حتى يتمكن فريق العمل من استئناف عمله رسميًا في أوائل سنة 2020. كما تم الاتفاق أيضًا على عقد مؤتمر رفيع المستوى حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بغداد في نوفمبر، يشارك فيه أصحاب المصلحة المحليين المعنيين والشركاء الدوليين الذين يدعمون جهود إعادة إعمار العراق.

قام رئيس فريق العمل، السفير عمر هلالي (المغرب)، المقيم حاليا في نيويورك، بزيارة إلى جنيف يوم 7 أكتوبر 2019، والتقى بالسيدة ميادة عبد الهادي، ممثلة المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى منظمة التجارة العالمية لمناقشة وضعية انضمام جمهورية العراق والمؤتمر الرفيع المستوى حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بغداد، والذي تم تنظيمه بالشراكة بين البنك الدولي، بهدف إعادة إحياء عملية انضمام العراق، بعد استلام المدخلات التفاوضية.

في 23 يوليو 2020، أجرى رئيس فريق العمل، السفير عمر هلال (المغرب)، اتصالا أوليا مع وزير التجارة العراقي الجديد الدكتور علاء أحمد حسن الجبوري، ناقشا خلاله كيفية استئناف عملية الانضمام، بناءً على نتائج ورشة العمل التي نظمها البنك الدولي والأمانة العامة في بيروت في يوليو 2019 لفريق انضمام العراق.

5. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و9 يوليوز 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009.

وتم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010. وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة 2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العمومي القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

في 17 ديسمبر 2019، قام وفد من طهران يضم 9 مسؤولين من وزارة الصناعة والمعادن والتجارة ووزارة الخارجية بزيارة إلى منظمة التجارة العالمية. وقد كانت هذه الزيارة جزءا من المشاركة في مشروع تطوير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإيران الذي يتم تنفيذه مع مركز التجارة الدولي. وقدمت الإدارة المكلفة بالانضمام عرضا حول حالات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وشاركت في مناقشات حول مختلف القضايا الموضوعية مع الوفد.

6. لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حاليا مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009. سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

في 25 يوليو، التقى المدير المكلف بالانضمام بوزير الاقتصاد والتجارة السيد منصور بطيش وفريقه التجاري في بيروت لتبادل وجهات النظر حول عملية الانضمام الخاصة بلبنان. وعبر الوزير بطيش، الذي تم تعيينه في فبراير 2019، عن انفتاحه على عملية الانضمام، والتي ستأخذ بعين الاعتبار حساسيات الاقتصاد اللبناني. وبدوره، أعرب المدير المكلف بالانضمام عن استعداد الأمانة لمساعدة لبنان في إعادة تنشيط جهودها، بما في ذلك إعداد مدخلات التفاوض.

7. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليوز 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

8. السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالنفاذ إلى الأسواق لدى سكرتاريتيه المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. حيث عقدت اجتماعها الرابع في يوليو 2017. واستعدادًا للاجتماع المقبل لفريق العمل، قام السودان بتوزيع عروض منقحة حول وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، ووثيقة استشارية ونسخ من النصوص التشريعية.

وقد أبرم السودان اتفاقيات ثنائية حول الوصول إلى الأسواق مع اليابان ونيجيريا في 11 أبريل و19 أبريل 2018، على التوالي. وقد أبرم السودان حتى الآن ست اتفاقيات ثنائية حول الوصول إلى الأسواق.

في 22 يوليو 2018، عين السودان الدكتور محمد خير الزبير كمفاوض وطني من أجل انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية.

أكد سعادة السيد موسى محمد كرامة، وزير الصناعة والتجارة، أن التجارة لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز السلام والاستقرار، وبصفة خاصة، يعتبر الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد حافزا لجهود الحكومة للقيام بإصلاحات اقتصادية ضرورية لتعزيز حكم القانون والحكم الرشيد.

وتبعا للحوار الإقليمي، قامت الأمانة بمهمة فنية إلى الخرطوم في الفترة من 8 إلى 13 ديسمبر 2018. وكان الهدف من هذه المهمة هو جمع المعلومات لتحيين ملخص وقائع النقاط التي أثيرت لتعكس تطورات السياسة التجارية لسنة 2018. خلال هذه المهمة، اجتمعت الأمانة بالوزير كرامة واللجنة الفنية، التي تضم ممثلين عن الوزارات المعنية المشاركة في عملية الانضمام. وشملت الخطوات التالية المتفق عليها في نهاية هذه المهمة، من بين أمور أخرى، تعميم ملخص الوقائع المحين ومدخلات تفاوضية أخرى في يناير 2019.

على هامش المائدة المستديرة الثامنة للصين، التقى الدكتور ياسين عيسى محمد، الأمين العام للأمانة الوطنية لانضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية، بالسيد كاتسورو ناجاي (اليابان)، رئيس فريق العمل. وقد نقل الدكتور ياسين دعوة السيد مدني عباس مدني، وزير الصناعة والتجارة السوداني، إلى الرئيس لزيارة الخرطوم في يناير 2020. وسيكون الغرض من هذه الزيارة هو مقابلة المسؤولين في الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لمناقشة مراحل الاستئناف المبكر.

في 29 مارس 2021، نظمت حكومة السودان والأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية مائدة مستديرة مع أعضاء منظمة التجارة العالمية وشركاء التنمية لمناقشة حاجيات السودان من المساعدة الفنية وبناء القدرات المرتبطة بانضمام هذا البلد. تستعد الخرطوم حاليًا للاستئناف الكامل لمسلسل الانضمام بعد الاجتماع غير الرسمي لفريق عمل انضمام السودان الذي عقد في 17 مارس 2021.

9. أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليوز 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

في 26 يوليو 2018، أكد المجلس العمومي لمنظمة التعاون الإسلامي على تسمية سعادة السفير جي - آه بايك (جمهورية كوريا) كرئيس فريق العمل الخاص بانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية.

في 17 ديسمبر 2018، تم تعيين السيد بدر الدين عبيدوف نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس المفاوضين لانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية. وفي وقت سابق من ديسمبر، قام السيد أبيدوف بزيارة إلى جنيف والتقى بالسفير بايك جي آه (كوريا)، رئيس فريق العمل؛ والسفير آلان وولف، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ وإدارة الانضمام؛ والعديد من الأعضاء. وقد درست الأمانة مع السيد عبيدوف الخطوات المقبلة لإعادة تنشيط عملية انضمام أوزبكستان، بما في ذلك تقديم مذكرة تفاهم بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR) وغيرها من وثائق الانضمام، وزيارة الرئيس.

خلال يومي 4 -5 يوليو، كان السيد بدر الدين عبيدوف، نائب وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية وكبير المفاوضين المكلف بانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية، في جنيف لحضور المراجعة الشاملة للدعم من أجل التجارة لسنة 2019. وفي سياق اجتماعه مع قسم الانضمام، أبلغ نائب الوزير عن حالة إعداد وثائق الانضمام اللازمة لاستئناف فريق العمل. وذكر أن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفرق العمل الفنية المواضيعية الثمانية المنشأة بموجبها كانت تجتمع بشكل منتظم للمضي قدماً في إعداد الوثائق.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة التوعية بخصوص منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك مع البرلمانيين وممثلي القطاع الخاص. وفي 5 يوليو، ألقى نائب الوزير أبيدوف كلمة خلال المنتدى الثاني حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واجتمع مع الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة الفنية المتعلقة بانضمام أوزبكستان. وأعرب عن تقديره للدعم الذي تلقته أوزبكستان وأعلن أن الحكومة بصدد وضع مصفوفة لاحتياجات انضمامها والدعم الذي تلقته، بهدف التوفيق الفعال في الانضمام. وفي 18 يوليو، نظمت الأمانة ورشة عمل وطنية حول اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) في طشقند. وكان كان الهدف من التدريب هو إطلاع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المفاهيم والمبادئ الرئيسية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة. وتمت أيضاً مناقشة إعداد قائمة مرجعية بشأن اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة خلال هذه الورشة. وفي 25 يوليو، قامت الأمانة بتعميم مذكرة أوزبكستان بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR) - وهي نسخة محيّنة من مذكرة سنة 1998. وتعد هي الوثيقة الأولى التي قدمتها حكومة أوزبكستان منذ اجتماعها الأخير في أكتوبر 2005. وتمت دعوة الأعضاء لتقديم أسئلة حول المذكرة بحلول نهاية أغسطس. تخطط أوزبكستان لتقديم المرفقات إلى مذكرتها بشأن نظام التجارة الخارجية ووثائق الانضمام الأخرى قريبًا بهدف عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل في أقرب وقت ممكن.

عقب توزيع مذكرة نظام التجارة الخارجية (نسخة محدثة من 1998) في 25 يوليو، تلقت أوزبكستان أسئلة من 5 أعضاء. وفي 5 سبتمبر، قدمت أوزبكستان 5 مرفقات إضافية إلى مذكرتها. تعمل أوزبكستان حاليًا على الرد على الأسئلة والمدخلات التفاوضية الأخرى، مثل خطة العمل التشريعية وجداول دعم الزراعة والقوائم المرجعية والاستبيانات المختلفة، فضلاً عن عروض الوصول إلى الأسواق. وتهدف الحكومة إلى استئناف عملية انضمام فريق العمل رسميًا بحلول نهاية هذه السنة. وقد اجتمع فريق العمل آخر مرة في سنة 2005. وقامت الأمانة بتنظيم نشاط تدريبي حول تجارة الخدمات في طشقند يومي 11-12 سبتمبر. وطلبت أوزبكستان مساعدة فنية إضافية بشأن الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس).

على هامش اجتماع المائدة المستديرة الثامن للصين، أبلغ السيد بدر الدين عبيدوف، نائب وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية وكبير المفاوضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الأمانة أن طشقند تعمل على استكمال الوثائق المتبقية لتوزيعها على فريق العمل في أوائل سنة 2020 وأعرب عن رغبة أوزبكستان في استئناف عمل فريق العمل رسميا خلال ربيع عام 2020.

في 16 يوليو 2020، عقدت مفاوضات ثنائية بين أوزبكستان ومنظمة التجارة العالمية حول الوصول إلى الأسواق، ونظمت الأمانة دورة تدريبية عبر الإنترنت لمدة يوم كامل لفريق التفاوض في أوزبكستان. شارك فيها أكثر من 60 مسؤولاً حكومياً، بما في ذلك كبير المفاوضين والعديد من نواب الوزراء. وقد تخللت هذه الدورة محاضرات حول قوائم السلع والخدمات ومائدة مستديرة لتبادل الخبرات مع كبار المفاوضين المنضمين السابقين من الأعضاء المنضمين حديثًا. منذ 20 يوليو، بدأت أوزبكستان مفاوضات ثنائية للوصول إلى الأسواق، من خلال منصات افتراضية.

10. الصومال

تم تكوين فريق العمل حول انضمام الصومال إلى منظمة التجارة العالمية يوم 7 ديسمبر 2016. لم يتم بعد اجتماع هذا الفريق. اجتمع وفد الصومال بقيادة رئيس المفاوضين السيدة مريان حسن في 26 يوليو 2018 مع الأعضاء والشركاء وقسم عمليات الانضمام بمنظمة التجارة العالمية. وشملت القضايا التي تم تناولها وضعية استعداد البلد والدعم الفني والمؤسسي الذي يحتاج إليه لإتمام مسلسل انضمامه على أحسن وجه.

أشار سعادة السيد ضاهر عدن عبد الله، وزير الدولة للتجارة والصناعة، إلى أن حكومته تقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR). كما قامت الصومال بإجراء إصلاحات، من قبيل وضع قوانين بشأن الرخص التجارية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمشتريات الحكومية. وتم التأكيد على أهمية المساعدة الفنية لبناء القدرات.

في أعقاب تعميم مذكرة الصومال بشأن نظام التجارة الخارجية في أوائل مايو، تم التوصل بحوالي 176 سؤالا من طرف ستة أعضاء وتمت إحالتها إلى مقديشو. وحالياً، تعد الصومال ردودها على هذه الأسئلة، والتي ستكون أساسًا لعقد أول اجتماع لفريق العمل، بالإضافة إلى المذكرة.

يواصل نائب المدير العام آلان وولف، نيابة عن رئيس المجلس العام، عملية تأمين مهمة رئيس مجموعة العمل، حيث تم تمديد الموعد النهائي للترشيحات حتى أوائل سبتمبر 2020.

11. سوريا

تم تكوين فريق العمل حول انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية يوم 4 مايو 2010. لم يتم بعد اجتماع هذا الفريق.

12. تركمنستان أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

خلال الفترة من 2 إلى 4 يوليو، قام وفد رفيع المستوى من عشق آباد بزيارة إلى منظمة التجارة العالمية لحضور المراجعة الشاملة للدعم من أجل التجارة لسنة 2019. ترأس الوفد نائب وزير المالية والاقتصاد إيزيزجيلدي أنامو محمدوف، وكان يتكون من ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، بمعية سعادة السفير أتاجيلدي هالجانوف، الممثل الدائم لتركمنستان لدى الأمم المتحدة في جنيف. وفي لقائه مع نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية آلان وم. وولف، عبر نائب الوزير عن رغبة تركمنستان في التقدم بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. كما دعا منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة في المنتدى الاقتصادي الأول لبحر قزوين، المقرر عقده في 12 أغسطس في أفازا، تركمنستان. وطلب من منظمة التجارة العالمية أن تنظم بالتعاون مع وزارة الخارجية ندوة دراسية وطنية حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على هامش المنتدى، لفائدة أعضاء اللجنة الحكومية المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي تم تكليفها بتقديم توصيات بشأن طلب انضمام تركمنستان إلى منظمة التجارة العالمية. كما قدمت إدارة الانضمام عرضًا لوفد تركمنستان حول عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تلتها جلسة تفاعلية من الأسئلة والأجوبة حول مختلف جوانب الانضمام، بما في ذلك فوائد العضوية في منظمة التجارة العالمية.

في 30 يوليو، عقدت الأمانة اجتماعا افتراضيا مع السيد فيبا حاجبيف، نائب وزير الخارجية ورئيس اللجنة الحكومية حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ناقش الاجتماع الأنشطة المختلفة التي يمكن أن تشارك بها تركمانستان في منظمة التجارة العالمية، مثل حضور الاجتماعات الرسمية وأنشطة المساعدة الفنية والتدريب التي تنظمها الأمانة.

II. الخـــــلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الدول المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية سنويا برامج لبناء القدرات لمساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال زيادة الوعي بمفاوضات التجارة والاستثمار والمساعدة الفنية للبلدان المنضمة.

إن تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقاس البلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام في كافة المراحل عمل يحظى بكل الأولوية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية. يتم تنظيم المساعدة الفنية وبناء القدرات وأنشطة التوعية ذات الصلة بالانضمام في المقام الأول من قبل قسم عمليات الانضمام بمنظمة التجارة العالمية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الأنشطة في تزويد المشاركين بمعلومات وافية حول التخصصات القانونية لمنظمة التجارة العالمية التي توجد قيد الدراسة في تقارير فريق العمل بشأن عملية الانضمام. وكان الهدف أيضا هو زيادة الوعي بمحتوى فقرات الالتزام في تقارير الانضمام وكيفية ارتباطها بالتخصصات القانونية ذات الصلة.

كما تمكن هذه الدورات التدريبية المشاركين من الاستفادة من تجربة الخبراء من شتى أقسام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمجالات محددة من قواعد منظمة التجارة العالمية. كما استمع المشاركون إلى مفاوضين من ذوي الخبرة العالية لأعضاء منظمة التجارة العالمية - سواء الأعضاء الأصليين الذين ينشطون في مسلسل الانضمام أو الأعضاء الذين انضموا إلى منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الندوة ملتقى لتبادل الخبرات بين المشاركين، الذين يشاركون بشكل مباشر في مفاوضات الانضمام الخاصة ببلدانهم.

من أجل ضمان مصاحبة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أنشطة منظمة التجارة العالمية، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، جهوده لتنظيم اجتماعات وورش عمل أخرى من أجل الرفع من مستوى المعلومات وتبادل الخبرات والخبرة وتقريب مواقف الدول خاصة خلال انعقاد مؤتمر القمة الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز موقف دول منظمة التعاون الإسلامي في هذه المفاوضات.

III. الملاحـق

<u>الجدول 1</u>: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	أوروغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	بيرو
العراق	13 ديسمبر 2004	المغرب
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	إسبانيا
الصومال	7 ديسمبر 2016	-
السودان	25 أكتوبر 1994	اليابان
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	كوريا

<u>المصدر</u>: منظمة التجارة العالمية، مارس 2020

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**	مراجعة نظام التجارة الخارجية جارية على أساس مشروع تقرير فريق العمل
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*		
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليوز 1996	أبريل 1998 مارس 2014	14	فبراير 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014	✓
أذربيجان	يونيو 1997	يوليوز 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 يوليو 2017	14	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	فبراير 2015	يناير 2015	✓
القمر الاتحادية	فبراير 2007	أكتوبر 2007	أكتوبر 2013	التعيين في سبتمبر 2013 مارس 2018	4	أكتوبر 2016		أكتوبر 2016			✓
إيران	يوليو 1996	مايو 2005	نوفمبر 2009								
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	مايو 2007 أبريل 2008	2						
ليبيا	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009	
أوزبكستان	يونيو 2007	ديسمبر 2007	أبريل 2001	يوليو 2002 يوليو 2012	3						
لبنان	ديسمبر 2004	فبراير 2005	مارس 2005	أكتوبر 2005 أكتوبر 2009	7	أبريل 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2012	✓
السودان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 يوليو 2017	4	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005			
سوريا	أكتوبر 2001	مايو 2010									
الصومال	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016									

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستجدات، مشروع تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل، منظمة التجارة العالمية، مارس 2020

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

البلد	تاريخ الانضمام
1. ألبانيا	8 سبتمبر 2000
2. البحرين	1 يناير 1995
3. بنغلاديش	13 ديسمبر 1993
4. بنين	1 يناير 1995
5. بروناي دار السلام	1 يناير 1995
6. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
7. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
8. تشاد	19 أكتوبر 1996
9. كوت ديفوار	1 يناير 1995
10. جيبوتي	31 مايو 1995
11. مصر	30 يونيو 1995
12. الغابون	1 يناير 1995
13. غامبيا	23 أكتوبر 1996
14. غينيا	25 أكتوبر 1995
15. غينيا-بيساو	31 مايو 1995
16. غويانا	1 يناير 1995
17. إندونيسيا	1 يناير 1995
18. الأردن	11 أبريل 2000
19. الكويت	1 يناير 1995
20. كازاخستان	30 نوفمبر 2015
21. قيرقيزيا	20 ديسمبر 1998
22. ماليزيا	1 يناير 1995
23. المالديف	31 مايو 1995
24. مالي	31 مايو 1995
25. المغرب	1 يناير 1995
26. موريتانيا	31 مايو 1995
27. موزامبيق	26 أغسطس 1995
28. النيجر	13 ديسمبر 1996
29. نيجريا	1 يناير 1995
30. عمان	9 نوفمبر 2000

<u>الجدول 3</u>: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (تتمة)

البلد	تاريخ الانضمام
31.باكستان	1 يناير 1995
32.قطر	13 يناير 1996
33.العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
34.السنغال	1 يناير 1995
35.سيراليون	23 يوليوز 1995
36.سورينام	1 يناير 1995
37.طاجكستان	2 مارس 2013
38.توغو	31 مايو 1995
39.تونس	29 مارس 1995
40.تركيا	26 مارس 1995
41.أوغندا	1 يناير 1995
42.الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
43.اليمن	26 يونيو 2014
44.أفغانستان	29 يوليو 2016

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبـون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. القمر الاتحادية
4. إيران
5. العراق
6. لبنان
7. ليبيا
8. السودان
9. سوريـا
10. أوزبكستان
11. الصومال

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

1. فلسطين
2. تركمنستان (أعربت عن رغبتها في الانضمام في يوليو 2019)

الجدول 4: حالة التزامات دول منظمة التعاون الإسلامي بموجب اتفاقية تسهيل التجارة

الأعضاء	المعدل الحالي	المعدل الحالي لتنفيذ الفئة أ	المعدل الحالي لتنفيذ ب	المعدل الحالي لتنفيذ الـ	معدل التنفيذ المتبقي للفئة ب	معدل التنفيذ المتبقي للفئة ج
أفغانستان	26.9%	11.3%	4.2%	11.3%	23.1%	50.0%
ألبانيا	76.1%	75.6%	0.4%		20.6%	3.4%
البحرين	90.3%	61.3%	28.6%	0.4%	1.7%	8.0%
بنغلاديش	34.5%	34.5%			36.6%	29.0%
بنين	91.2%	65.5%	21.8%	3.8%		8.8%
بروناي دار السلام	91.6%	91.6%			8.4%	
بوركينا فاسو	13.9%	13.0%		0.8%	17.6%	68.5%
الكاميرون	15.1%	1.7%	13.4%		31.9%	52.9%
تشاد	34.5%	34.5%			30.3%	35.3%
كوت ديفوار	44.1%	34.0%	2.1%	8.0%	2.9%	52.9%
جيبوتي	1.7%	1.7%			23.5%	74.8%
مصر	23.1%	23.1%			2.5%	74.4%
الغابون	13.9%	13.9%			21.4%	64.7%
غامبيا	51.3%	48.7%		2.5%	38.2%	10.5%
غينيا	14.7%	14.7%			33.2%	52.1%
غينيا بيساو						
غويانا	83.2%	73.1%	2.1%	8.0%	0.8%	16.0%
إندونيسيا	88.7%	88.7%			11.3%	
الأردن	88.7%	81.5%	7.1%		1.7%	9.7%
كازاخستان	44.5%	44.5%			47.9%	7.6%
الكويت	59.2%	59.2%				
قيرقيزيا	60.1%	16.4%	13.4%	30.3%	3.8%	36.1%
ماليزيا	94.1%	94.1%			5.9%	
جزر المالديف	16.4%	16.4%			36.1%	47.5%
مالي	65.5%	65.5%			17.2%	17.2%
موريتانيا	44.5%	39.9%	4.6%			55.5%
المغرب	91.2%	91.2%			0.8%	8.0%
موزمبيق	85.7%	65.5%	10.5%	9.7%		14.3%
النيجر	34.0%	31.9%	2.1%		4.6%	61.3%
نيجيريا	40.8%	15.1%	14.3%	11.3%	28.2%	31.1%
سلطنة عُمان	100.0%	97.5%	2.5%			
باكستان	79.0%	25.6%	40.3%	13.0%	2.5%	18.5%
قطر	92.9%	92.9%				
المملكة العربية السعودية	100.0%	100.0%				
السنغال	61.8%	52.5%		9.2%	10.5%	27.7%
سيراليون	5.9%	0.8%	5.0%		14.7%	79.4%
سورينام	10.1%	10.1%				89.9%
طاجيكستان	77.7%	55.9%	21.8%			22.3%
توغو	67.2%	42.9%		24.4%	32.8%	

تونس	59.7%	59.7%				40.3%
تركيا	100.0%	100.0%				
أوغندا	8.4%	8.4%			27.3%	64.3%
الإمارات العربية المتحدة	97.9%	97.1%	0.8%		2.1%	